جمهـــورية مصـــر العربيـــة
الجهاز المركـــزى للتعبئة العامة والإحصـــاء

مصفوفة الحسابات الاجتماعية للإقتصاد المصرى

٢٠١٠ / ٢٠١١

أغسطس ٢٠١٥

RESEARCH PROGRAM ON Policies, Institutions, and Markets
CGIAR
Led by IFPRI

برنامج الأغذية العالمي
WFP
wfp.org/ar

INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE
IFPRI

USAID
من الشعب الأمريكي

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
تليفون: ٢٤٠٢٣٠٣١(٢٠٢) - صندوق بريد ٢٠٨٦ - فاكس ٢٤٠٢٤٠٩٩(٢٠٢)
مدينة نصر - ش صلاح سالم - القاهرة - مصر
الموقع الإلكترونى: www.capmas.gov.eg
البريد الإلكترونى: pres_capmas@capmas.gov.eg

طبع بمطبعة الجهاز المركزى
للتعبئة العامة والإحصاء

جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد المصرى

٢٠١١/٢٠١٠

مرجع رقم ٧٣ ـ ٢٢٤٠١ـ ٢٠١٥

إصدار أغسطس ٢٠١٥

تـقديـم

يسـر الجهـاز المركـزى للتعبئـة العامـة والإحصـاء أن يقـدم مصـفوفة الحسـابات الاجتماعيـة لجمهوريـة مصر العربية – عن عام 2010/ 2011 والتى تعبر عن كافة العلاقات التشابكية والمعاملات الاقتصادية بين جميع القطاعات التنظيمية في الاقتصاد القومي والعالم الخارجي، وتوفر بيانات عن الاقتصاد لخدمة المخططين والمحللين الاقتصاديين وصانعى القرارات، حيث تستخدم فى تحليل وتقييم أداء الاقتصاد، وبناء النماذج الاقتصادية التى تفيد فى دراسة أثر السياسات والقرارات الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع .

وايماناً بأن توفر بيانات اقتصادية اجتماعية Socioeconomic شاملة ومتسقة، يعد مطلباً أساسياً، عند وضع أي خطة قومية إستراتيجية ذات معنى تطبيقي ووضع تلك البيانات بنسق معين، يمكن أن يؤدي إلى إمكانية بناء نموذج التوازن العام Computable General Equilibrium Models (CGE) يستطيع الباحثين والمحللين من خلاله الوصول إلى النتائج المرجوة بدقة

لذا يصدر الجهاز مصفوفة الحسابات الاجتماعية Social Accounting Matrix (SAM) للاقتصاد المصرى وقد تم تحديد سنة 2010 /2011 كأساس مرجعي للمصفوفة وذلك لاعتبارات اقتصادية وإحصائية من أبرزها توفر البيانات الفعلية والنهائية وخاصة بيانات جداول العرض والاستخدام التي تعد احد اهم ركائز مصفوفة الحسابات الاجتماعية .

وقد تم تركيب مصفوفة الحسابات الاجتماعية لمصر بالتعاون مع برنامج الغذائي بمصر World Food Programme (WFP) و المعهد الدولى لبحوث سياسات الغذاء International Food Policy Research Institute (IFPRI) بواشنطن، وتحت الإشراف الفنى للدكتورة إيمان محمد أحمد رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة بورسعيد.

ويسعد الجهاز تلقى المقترحات والتعليقات من المهتمين بالدراسات الاقتصادية والمالية وبخاصة التى تسهم فى تطوير العمل وتحسين جودة البيانات مستقبلاً حيث سيتم إتاحة المصفوفة للمستخدمين على الموقع الرسمى للجهاز.

لواء/أبو بكر الجندي

رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

شكر وتقدير

يتقدم فريق عمل الإدارة العامة للحسابات القومية بالجهاز بالشكر لكل من تعاون معه فى إخراج وإعداد هذا العمل الإحصائى الهام ونخص بالشكر السيد/ اللواء أبوبكر الجندى – رئيس الجهاز على دعمه الدائم والمستمر للعاملين بالإدارة وقد تم هذا العمل ومُول من برنامج الغذاء العالمى World Food Program (WFP) و برنامج بحوث السياسات والمؤسسات والأسواق (PIM) بالمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بقيادة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية International Food Policy Research Institute (IFPRI) بدعم من الجهات المانحة لصندوق المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وتحت الإشراف الفني للدكتورة /إيمان محمد أحمد على- رئيس قسم الاقتصاد – جامعة بورسعيد والسادة مستشارى السيد / رئيس الجهاز وقيادات الجهاز على دعمهم الدائم والمستمر للعاملين فى تركيب مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى عن عام 2011/2010 . ونتمنى أن يكون هذا العمل قد حقق الهدف المرجو منه فى خدمة الباحثين والمحللين والمخططين الاقتصاديين وحقق إضافة إلى الجهاز بشكل عام وللحسابات القومية بشكل خاص .

الفهرس

مسلسل	المحتويـــــات	رقم الصفحة
1	**القسم الأول**	1
	المقدمة	1
	مفهوم مصفوفة الحسابات الاجتماعية	2
	التدفق الدائرى للدخل	2
	أهم المفاهيم والمصطلحات	4
	الهيكل العام لمصفوفة الحسابات الاجتماعية الإجمالية	8
2	**القسم الثانى**	
	مصفوفة الحسابات الاجتماعية الإجمالية للاقتصاد المصري 2010/ 2011	13
	(10صف × 10 عمود)	
3	**القسم الثالث**	
	التقسيمات القطاعية لمصفوفة الحسابات الاجتماعية 2011/2010	21
4	**القسم الرابع**	
	أهم المعالجات فى مصفوفة الحسابات الاجتماعية 2011/2010	22

5	**القسم الخامس** أهم مؤشرات الاقتصاد المصري في مصفوفة الحسابات الاجتماعية 2011/2010	28
6	جداول المصفوفة مصفوفة الحسابات الاجتماعية الاجمالية للاقتصاد المصرى 2010 / 2011 (29صف ×29 عمود) مصفوفة الحسابات الاجتماعية التفصيلية للاقتصاد المصرى 2010 / 2011 (144صف ×144 عمود)	33
7	الخطوات القادمة لمصفوفة الحسابات الإجتماعية للاقتصاد المصرى 2010 / 2012	36
	المراجع	37

فهرس الجداول

رقم الجدول	المحتويـــــات	رقم الصفحة
1	الهيكل العام لمصفوفة الحسابات الاجتماعية الإجمالية	11
2	أهم المجاميع الاقتصادية الكلية ومصادر البيانات المستخدمة في مصفوفة الحسابات الإجتماعية	**13**
3	مصفوفة الحسابات الإجتماعية الإجمالية لمصر 2011/2010 (10 صف ×10 عمود)	**16**
4	توزيع الأنشطة والمنتجات طبقاً للقطاعات الاقتصادية 2011/2010	**21**
5	مصفوفة الحسابات الاجتماعية لمصر عام 2010/ 2011 (29صف × عمود29)	**34**
6	مصفوفة الحسابات الاجتماعية التفصيلية لمصر عام 2011/2010 (144 صف× 144 عمود)	**35**

فهرس الاشكال البيانية

رقم الشكل	المحتويـــــات	رقم الصفحة
1	**التدفق الدائرى للدخل فى الاقتصاد**	**3**
2	**مساهمة الأنشطة الإقتصادية فى الانتاج**	**25**
3	**مساهمة الأنشطة الاقتصادية فى القيمة المضافة الاجمالية**	**26**
4	**هيكل الاستهلاك الوسيط**	**27**
5	**هيكل الاستهلاك العائلى**	**28**
6	**هيكل الاستهلاك الحكومى**	**29**
7	**هيكل الصادرات**	**30**
8	**هيكل الواردات**	**31**

"مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى"
2011/2010

القسم الأول

1.المقدمــة

يعتمد أى اقتصاد فى تكوينه على مجموعة من العلاقات التشابكية والتبادلية بين الانتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار وذلك من خلال قطاعاته المختلفة وأيضا علاقاته مع العالم الخارجى ، بمعنى العلاقات بين مختلف السلع والأنشطة والمتغيرات والقطاعات التنظيمية بعضها البعض وبينها وبين العالم الخارجى. ويمكن ترتيب هذه العلاقات فى شكل جدول من التدفقات يطلق عليه "مصفوفة الحسابات الاجتماعية ".

و تعد هذه المصفوفة النواة الاساسية لبناء نموذج التوازن العام (CGE)، والذي يعد من أكثرالنماذج مرونة في صياغة سيناريوهات مستقبلية تنبؤيه،

ولقد تم بناء هذه المصفوفة بهدف ايجاد أداة من أدوات التحليل الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر قاعدة بيانات اقتصادية اجتماعية (Socioeconomic) شاملة ومتسقة للاقتصاد ، حيث تعد مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) نظام اقتصادي واجتماعي متكامل تبين العلاقة التبادلية وكذلك الترابط بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والسلع والخدمات وعوامل الانتاج ومجموعة المؤسسات المختلفة مع بعضها البعض ومع العالم الخارجي.

وقد ساهم توفر البيانات الاحصائية والتى من أهمها جداول العرض والاستخدام في بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى عن عام 2010 / 2011 بشكل مفصل حيث تم اعدادها وتركيبها من (144 صف × 144 عمود،) وقد تم تفصيل حساباتها الى سبعة أنواع من الحسابات هي: الانشطة الانتاجية، والمنتجات (السلع والخدمات) وعوامل الإنتاج و القطاعات التنظيمية عدا الحكومة والحكومة والادخار /الاستثمار وحساب العالم الخارجي.

2. مفهوم مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM)

هى نظاماً متكاملاً للبيانات تظهر أبرز التشابكات الموجودة بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومي سواء كانت هذه العلاقات التبادلية والمتشابكة بين القطاعات المحلية بعضها البعض أو بينها وبين العالم الخارجي. وتأخذ هذه المصفوفة الشكل المربع حتى يتم فيها تسجيل كل التدفقات التى تتعلق بجميع المتعاملين فى داخل وخارج الاقتصاد القومي. وتعبر الصفوف فى هذه المصفوفة عن (المتحصل) بينما تعبر الأعمدة عن (المدفوع) ، ويجب أن يتساوى مجموع الأعمدة مع مجموع الصفوف . وبذلك تمثل هذه المصفوفة أحد الأدوات التحليلية التى تصور آلية عمل الاقتصاد من خلال التدفقات الدائرية. وتتميز هذه المصفوفة عن بيانات الحسابات القومية وجداول العرض والاستخدام فى أنها لاتقتصر على بيانات توليد الدخل واستخدامه ، بل تشمل أيضا توزيع الدخل على القطاعات التنظيمية (المالى – غير المالى – الحكومة – العائلات) . وبناءً على البيانات المتوفرة والهدف من بناء المصفوفة ، يمكن تفصيل حساباتها من أجل معالجة بعض مشاكل الاقتصاد وذلك من خلال بناء النماذج الاقتصادية مثل نموذج التوازن العام (CGE).

3.التدفق الدائرى للدخل

يوضح الشكل رقم (1) التدفق الدائرى للدخل فى الاقتصاد بمصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) ، حيث يمتلك القطاع العائلى (والقطاعات) عوامل الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال) ويستلم المدفوعات (عوائد عوامل الإنتاج أو مكونات القيمة المضافة) من الأنشطة الإنتاجية مقابل استخدام تلك العوامل. فى المقابل، فإن القطاع العائلى يستخدم نسبة من تلك العوائد ومصادر أخرى للدخل (مثل: التحويلات، وتحويلات العاملين فى الخارج) لشراء السلع والخدمات من حساب المنتجات سواء كانت انتاج محلى أو من العالم الخارجى كواردات) للإستهلاك الخاص. كما أن كل من حسابات الأنشطة، والمنتجات، والقطاع العائلى، والقطاعات التنظيمية تدفع الضرائب للحكومة التى تستخدم جزءاً منها فى الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات (الاستهلاك الحكومي) وكمدفوعات للأسر المعيشية فى شكل تحويلات اجتماعية. وفى الاقتصاد المفتوح، يوفر العالم الخارجى السلع والخدمات فى صورة (واردات) وكذلك يقوم بشراء السلع والخدمات المنتجة محلياً في صورة (صادرات) ، أيضا تتم معاملات أخرى مثل التحويلات وغيرها من وإلى الاقتصاد المحلى (تحويلات العاملين فى الخارج وتحويلات إلى الحكومة والقطاعات الأخري والفوائد ... ألخ).

شكل 1: التدفق الدائرى للدخل فى الاقتصاد

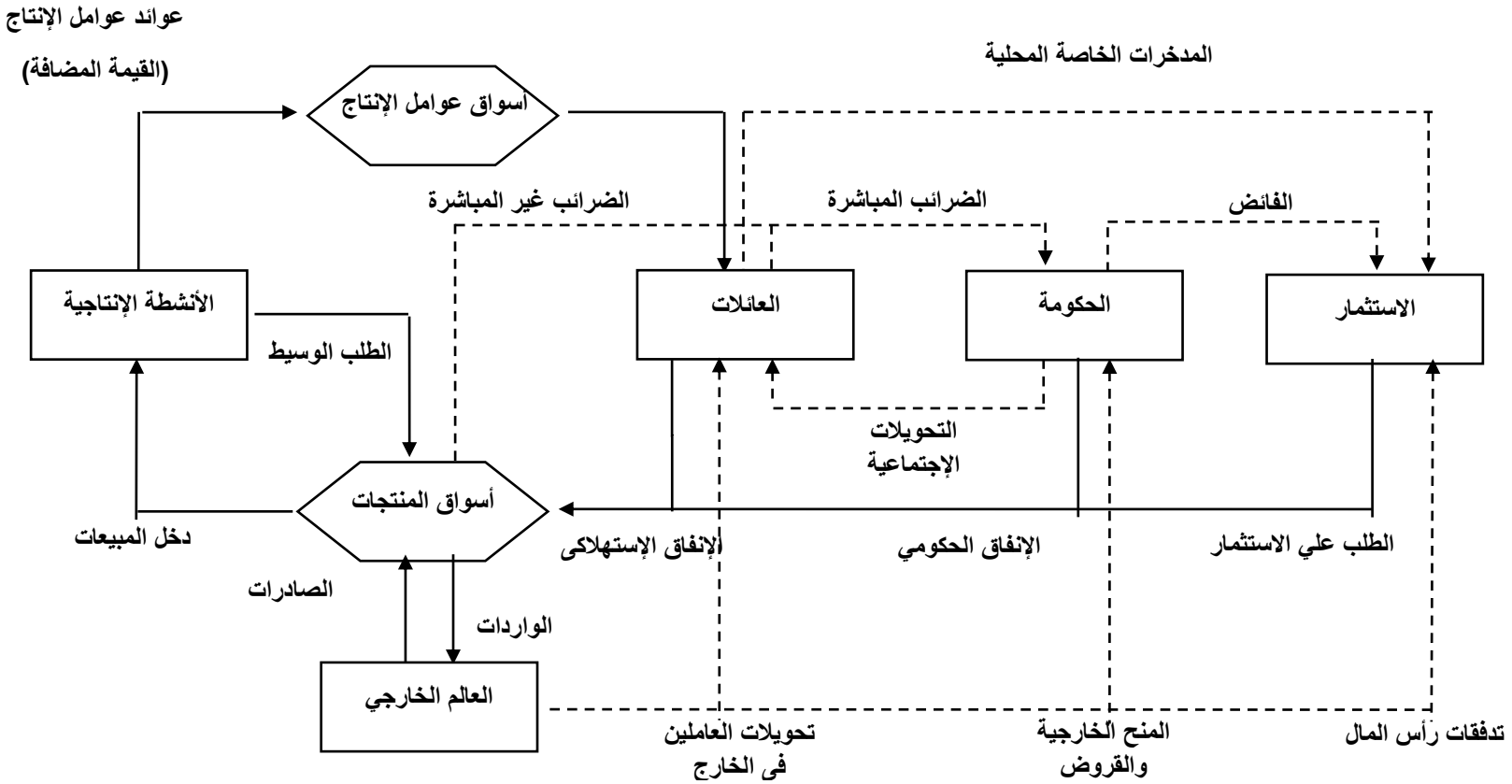

المصدر: Breisinger, Thomas and Thurlow (2009)

4.أهم المفاهيم والمصطلحات

- ✓ **الأنشطة الإنتاجية:** هي الأنشطة (الوحدات) التي تقوم بدمج مدخلات الإنتاج مع عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات.
- ✓ **المنتجات:** هي السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محليا بواسطة الأنشطة الإنتاجية أو تستورد من العالم الخارجي.
- ✓ **عوامل الإنتاج:** هي العوامل التي تساهم في العملية الإنتاجية وهي العمل ورأس المال والأرض.
- ✓ **عوائد العمل:** هى مجموع الأجور والمرتبات (قبل خصم الاستقطاعات التقاعدية أو الضرائب) والمزايا النقدية والعينية والاجتماعية المستحقة للعاملين فى كافة الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ **عوائد رأس المال:** وتشمل الفوائد والأرباح والأنصبة.
- ✓ **عوائد الأرض:** وتشمل إيجار الأرض الزراعية.
- ✓ **التكوين الرأسمالي الثابت:** قيمة الإضافات إلى الأصول الثابتة خلال العام مطروحاً منها الاستبعادات .
- ✓ **التغير في المخزون:** هو قيمة المخزون فى آخر العام مطروحاً منه قيمة المخزون فى أول العام مضافاً إليه صافى التغير فى تقويم المخزون خلال العام.
- ✓ **التكوين الرأسمالي الإجمالي:** هو عبارة عن التكوين الرأسمالي الثابت مضافا إليه التغير في المخزون.
- ✓ **قطاع الحكومة** : يتكون من وحدات الحكومة المركزية والحكومة المحلية والهيئات الخدمية ، ولا يشمل الهيئات الاقتصادية والقطاع العام والأعمال العام، وتقوم الوحدات الحكومية بتقديم خدمات غير سوقية بصفة أساسية، وقد تقوم بتوفير سلع للاستهلاك الفردى والجماعى، كما تعيد توزيع الدخل والثروة.
- ✓ **القطاع غير المالي:** ويشمل المؤسسات التى يتركز نشاطها الرئيسى فى إنتاج السلع أو الخدمات السوقية عدا الخدمات المالية.
- ✓ **القطاع المالي: ويشمل** المؤسسات التى يتركز نشاطها الرئيسى فى الوساطة المالية أو تمارس أنشطة مالية مساعدة تتصل اتصالاً وثيقاً بالوساطة المالية، وعلى هذا فإن هذا القطاع يضم البنك المركزى

والبنوك التجارية والمتخصصة، شركات التأمين، صناديق المعاشات التقاعدية، البورصات والسمسرة والصرافة، وما شابه.

- ✓ **قطاع الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر المعيشية:** وهى كيانات قانونية واجتماعية تعمل بصورة رئيسية فى إنتاج السلع والخدمات غير السوقية من أجل الأسر المعيشية (القطاع العائلى) مجاناً أو مقابل رسم معين ولكن ليس بغرض الربح. وتتكون الموارد الرئيسية لتلك المؤسسات من تبرعات الأسر المعيشية أو اشتراكات تلك الأسر. وهى تنتج خدمات تعتبر استهلاكاً يخص الأفراد، ولا تنتج خدمات جماعية. ويمكن تمييز نوعين من هذه المؤسسات :

النوع الأول، يتألف من المؤسسات التى تنشئها اتحادات أشخاص لتوفير سلع أو خدمات لفائدة الأعضاء أنفسهم بالدرجة الأولى، وتقدم الخدمات عادة مجاناً، وتمول من اشتراكات ورسوم عضوية منتظمة، مثل الجمعيات المهنية والأحزاب ... إلخ.

والنوع الثانى يتألف من الهيئات والجمعيات الخيرية ووكالات الإغاثة والمعونة التى تنشأ لأغراض خيرية، وتأتى معظم موارد هذه المؤسسات من التبرعات والمعونات النقدية والعينية.

- ✓ **قطاع العائلات:** تعرف الأسرة المعيشية بأنها "فرد أو مجموعة من الأشخاص يشتركون فى السكن، ويجمعون بعض أو كل دخلهم وثرواتهم، ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية يتألف معظمها من الإسكان والغذاء". وغالباً ما تكون الأسرة المعيشية مطابقة للأسرة الزوجية (العائلة)، ولكن لا يقتضى بالضرورة أن ينتمى أفراد الأسرة المعيشية إلى نفس العائلة مادام هناك شىء من الاشتراك فى الموارد والاستهلاك. ولا يشكل الخدم أو المستخدمون المنزليون المأجورون الذين يعيشون مع رب العمل فى مسكن واحد جزءاً من أسرة رب العمل المعيشية حتى وإن قدم لهم المسكن والطعام كأجر عينى. ويتم الإنتاج فى الأسر المعيشية فى إطار مشاريع يملكها ويسيطر عليها أفراد الأسرة المعيشية مباشرة إما بصورة فردية أو فى شراكة مع آخرين وينظر إليها باعتبارها مشاريع غير منظمة.

- ✓ **العالم الخارجي:** يتألف هذا القطاع من جميع الوحدات المؤسسية غير المقيمة التى تدخل فى معاملات مع الوحدات المقيمة، أو التى تكون لها علاقات اقتصادية أخرى مع الوحدات المقيمة. أيضاً يشمل قطاع العالم الخارجي تلك الوحدات التنظيمية (المؤسسية) غير المقيمة الموجودة مادياً داخل حدود الدولة الجغرافية مثل (السفارات والقواعد العسكرية والمنظمات الدولية ...الخ)، إضافة إلى الوحدات غير المقيمة الموجودة خارج الحدود الجغرافية للدولة.

- ✓ **الصادرات:** هي قيمة السلع والخدمات المباعة من الوحدات المقيمة للعالم الخارجي.

- ✓ **الواردات:** هي قيمة السلع والخدمات المشتراة بواسطة الوحدات المقيمة من العالم الخارجي.

- ✓ **الضرائب المباشرة:**هي قيمة الضرائب على الدخل والممتلكات والثروة.

- ✓ **الضرائب غير المباشرة:** تتكون من الضرائب على السلع والخدمات التى تصبح مستحقة الدفع نتيجة عملية إنتاج أو بيع أو نقل ملكية أو تأجير أو توريد هذه السلع أو الخدمات، أو نتيجة لاستعمالها للاستهلاك الخاص أو لتكوين رأس المال الخاص، مثل الضريبة العامة على المبيعات، ورسوم الاستهلاك، والضرائب على خدمات معينة ... الخ.

- ✓ **الرسوم الجمركية:** تشمل الضرائب على السلع والخدمات المستحقة الدفع فى اللحظة التى تعبر فيها الحدود الجمركية للإقليم الاقتصادى للدولة، أو عندما تسلم السلع بواسطة منتج غير مقيم إلى وحدة مؤسسية مقيمة.

- ✓ **الإعانات على المنتجات:** مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الحكومة على أساس كمية أو قيمة السلع أو الخدمات التى تنتجها أو تبيعها أو تستوردها المنشآت، وتهدف دائماً إلى التأثير على مستوى الأسعار أو تغطية خسائر ناتجة من سياسة الدولة فى هيكلة الأسعار.

- ✓ **الإنتاج المحلي:** هو قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة الوحدات المقيمة سواء كان داخل البلاد أو خارجها.

- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي:** هو عبارة عن إجمالى القيمة المضافة بالأسعار الأساسية التى تحققها جميع الوحدات المنتجة المقيمة، مضافاً إليها الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات.

- ✓ **الناتج القومي الإجمالي:** هو عبارة عن إجمالى الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي عوائد عوامل الدخل من الخارج.

- ✓ **إجمالي العرض:** هو إجمالي السلع والخدمات المعروضة في السوق سواء كانت من الإنتاج المحلي أو الواردات

- ✓ **إجمالي الطلب:** هو إجمالي السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلي (الاستهلاك الوسيط– الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي– الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي– الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر المعيشية– التكوين الرأسمالي الإجمالي) أو فى السوق الخارجي كالصادرات.

- ✓ **الاستهلاك الوسيط:** السلع والخدمات المستخدمة كمدخلات فى العملية الإنتاجية (مستلزمات الإنتاج).

- ✓ **الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي:** إنفاق العائلات المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، بما فى ذلك السلع والخدمات المباعة بأسعار غير اقتصادية.

- ✓ **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي:** إنفاق الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، والخدمات الاستهلاكية الجماعية.

- ✓ **تحويلات الحكومة للقطاعات:** وهي عبارة عن قيمة ماتدفعه الحكومة للقطاعات الأخرى مثل معاشات الضمان الاجتماعي والدعم.

- ✓ **تحويلات القطاعات للحكومة:** وهي عبارة عن قيمة ماتدفعه القطاعات الأخرى للحكومة مثل الفائض المحول والغرامات والتبرعات والتحويلات الجارية.

- ✓ **تحويلات الحكومة للعالم الخارجي:** وهي عبارة عن قيمة ماتدفعه الحكومة للعالم الخارجي مثل المنح والهبات للدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

- ✓ **تحويلات العالم الخارجي للحكومة:** وهي عبارة عن قيمة مايدفعه العالم الخارجي للحكومة مثل المنح والهبات من الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

- ✓ **سعر المشترى:** هو المبلغ المدفوع من قبل المشترى، ويشمل هذا السعر صافى الضرائب والإعانات مضافاً إليه هوامش النقل والتجارة.

- ✓ **السعر الأساسى:** هو سعر المنتج قبل إضافة الضرائب وخصم الإعانات، ودون إضافة هوامش النقل والتجارة على المنتج.

- ✓ **هامش النقل:** تكلفة النقل التى يدفعها المشترى بصورة مستقلة ليتسلم سلعة ما فى الوقت والمكان المحدّدين.

- ✓ **هامش التجارة:** هو الفرق بين سعر البيع وتكلفة شراء السلعة المباعة من جديد فى الوقت الذى بيعت أو استخدمت فيه.

5. الهيكل العام لمصفوفة الحسابات الاجتماعية الإجمالية

قبل البدء فى بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية، فإنه من المهم توضيح هيكل المصفوفة من الناحية النظرية. وأفضل الطرق لتوضيح ذلك من خلال الروابط والعلاقات داخل الاقتصاد وتمثيلها فى عرض مدمج يطلق عليه "مصفوفة الحسابات الاجتماعية الإجمالية". حيث تظهر هذه المصفوفة كل من حسابات الأنشطة، والمنتجات، والقطاع العائلى وحسابات القطاعات الأخرى مجمعة فى حسابات مفردة. وهى تمثل التدفق الدائرى للدخل المتضمن في جميع هياكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية. هذا وقد تأخذ هذه المصفوفة أشكالاً تفصيلية حسب الغرض من الإستخدام وتوافر البيانات والمعلومات. على سبيل المثال: يمكن تقسيم الأنشطة إلى الزراعة – الصناعة – والخدمات ...ألخ. وعادة البيانات والمعلومات اللازمة لبناء تلك الحسابات التفصيلية للسلع والأنشطة تقوم الأجهزة الإحصائية بنشرها في بيانات الحسابات القومية في شكل نشرات الحسابات القومية وجداول العرض والإستخدام...إلخ لذا كانت أهم مصادر بيانات المصفوفة المستخدمة هي بيانات جداول العرض والإستخدام، النشرات المالية في الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أيضا بيانات الحساب الختامى للحكومة من وزارة المالية، و ميزان المدفوعات من البنك المركزى المصرى، وبيانات وزارة التخطيط، ووزارة الزراعة، بالإضافة إلي مصادر أخري عن عام 2010 / 2011.

ويعرض جدول رقم (1) هيكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية الإجمالية للاقتصاد المصرى(9 صفوف ×9 أعمدة)، وسيكون هو الجدول المرجعى فى هذا القسم. وبشكل عام يركز هذا الجزء على الأسس المفاهيمية للمصفوفة بدون أى أمثلة رقمية كما يلى :

<u>الأنشطة والمنتجات</u>

تميز مصفوفة الحسابات الاجتماعية بين "الأنشطة" و"المنتجات". فالأنشطة هى الوحدات التى تنتج السلع والخدمات، بينما المنتجات هى تلك السلع والخدمات المنتجة بواسطة الأنشطة. ويتم الفصل بين المنتجات والأنشطة حيث أن النشاط يمكن أن ينتج أكثر من نوع من المنتجات. وبالمثل يمكن أن تنتج السلع والخدمات بواسطة أكثر من نشاط . وعادةً تقاس القيم فى حسابات الأنشطة بالأسعار الأساسية (أى أسعار المزرعة أو باب المصنع بدون ضرائب أو إعانات).

<u>الأنشطة</u>

تنتج الأنشطة السلع والخدمات بواسطة الجمع بين عوامل الإنتاج والمدخلات الوسيطة. وكما هو موضح فى عمود الأنشطة فى مصفوفة الحسابات الاجتماعية تدفع الأنشطة لعوامل الإنتاج الأجور والإيجارات والأرباح المولدة خلال عملية الإنتاج (أى القيمة المضافة). وتدخل هذه المدفوعات من الأنشطة إلى عوامل الإنتاج، وتظهر القيمة المضافة فى مصفوفة

الحسابات الاجتماعية فى (عمود الأنشطة) و(صف العوامل) (صف 3- عمود 1). وبالمثل، فإن الطلب الوسيط هو بمثابة مدفوعات من الأنشطة إلى المنتجات (صف 2- عمود 1). وبإضافة القيمة المضافة إلى الطلب الوسيط نحصل على إجمالى المدخلات.

المنتجات

المنتجات هى إما محلية (صف1- عمود 2) أو مستوردة (صف 8- عمود 2). صافي الضرائب غير المباشرة (صف 6- عمود 2) هي عبارة عن الضرائب غير المباشرة مطروحاً منها الإعانات (الإعانات هي تلك التي تدفعها الحكومة لدعم بعض القطاعات الإنتاجية)، والرسوم الجمركية فهي تلك الرسوم التي تدفع علي السلع المستوردة. ويعنى ذلك أن القيم فى حسابات المنتجات تقاس بأسعار السوق. وتشترى المنتجات بواسطة عدد من الكيانات الاقتصادية. وكما ذكر سالفاً، تشترى الأنشطة المنتجات لاستخدامها كمدخلات وسيطة للإنتاج (صف2- عمود 1). ويتكون الطلب النهائى على المنتجات من الإنفاق الاستهلاكى النهائي العائلى (صف 2- عمود 4)، والإنفاق الاستهلاك النهائي الحكومى (صف 2- عمود 5)، والتكوين الرأسمالى الإجمالي (صف 2- عمود 7)، والطلب على الصادرات (صف 2- عمود 8).

جدول رقم (1): الهيكل العام لمصفوفة الحسابات الاجتماعية الإجمالية

مصفوفة الحسابات الاجتماعية		1	2	3	4	5	6	7	8	9
		الأنشطة	المنتجات	عوامل الإنتاج	القطاعات التنظيمية عدا الحكومة	الحكومة	الضرائب	الادخار / التكوين الرأسمالي الإجمالي	العالم الخارجي	الإجمالي
1	الأنشطة		الإنتاج المحلي							دخل الأنشطة
2	المنتجات	الاستهلاك الوسيط			الإنفاق الإستهلاكي النهائي للعائلات	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة		التكوين الرأسمالي الإجمالي	الصادرات	إجمالي الطلب
3	عوامل الإنتاج	القيمة المضافة							دخل الملكية من العالم الخارجي	دخل عوامل الإنتاج
4	القطاعات التنظيمية عدا الحكومة			دخل القطاعات التنظيمية عدا الحكومة من عوامل الانتاج		التحويلات الحكومية الجارية للقطاعات التنظيمية			التحويلات الجارية للقطاعات التنظيمية عدا الحكومة من العالم الخارجي	دخل القطاعات التنظيمية عدا الحكومة
5	الحكومة				الفائض المحول من القطاعات التنظيمية للحكومة		صافي الضرائب على المنتجات+ الرسوم الجمركية+ الضرائب على الدخل		التحويلات الجارية من العالم الخارجي إلى الحكومة	متحصلات الحكومة
6	الضرائب		صافي الضرائب علي المنتجات+ الرسوم الجمركية		ضريبة الدخل					الضرائب
7	الادخار / التكوين الرأسمالي الإجمالي				ادخار القطاعات التنظيمية عدا الحكومة	ادخار الحكومة			ادخار العالم الخارجي	الادخار
8	العالم الخارجي		الواردات	نصيب العالم الخارجي من عوامل الانتاج	التحويلات الجارية من القطاعات التنظيمية عدا الحكومة إلى العالم الخارجي	قيمة التحويلات الجارية من الحكومة إلى العالم الخارجي				متحصلات العالم الخارجي
9	الإجمالي	إجمالي المدخلات	إجمالي العرض	نفقات عوامل الإنتاج	نفقات القطاعات التنظيمية عدا الحكومة	نفقات الحكومة	الضرائب	إجمالي التكوين الرأسمالي	مدفوعات العالم الخارجي	

القطاعات المؤسسية أو التنظيمية

تختلف مصفوفة الحسابات الاجتماعية عن جداول العرض والاستخدام فى كونها ليست فقط تتبع تدفقات الدخل والإنفاق للأنشطة والمنتجات، ولكن أيضاً تحتوى على معلومات كاملة عن مختلف الحسابات القطاعية مثل القطاع العائلى والمالي وغير المالي والقطاع الحكومى. حيث عادة تمتلك الأسر المعيشية والقطاعات (القطاع المالي وغير المالي) عوامل الإنتاج وتتلقى الدخول المكتسبة بواسطة تلك العوامل أثناء عملية الإنتاج (صف 4- عمود 3)، وتستلم أيضاً تحويلات من الحكومة (صف 4- عمود 5) مثل معاشات الضمان الاجتماعي وكذلك من العالم الخارجى (صف 4- عمود 8) مثل تحويلات العاملين بالخارج. وفى المقابل، يدفع القطاع العائلى والقطاع المالي وغير المالي الضرائب على الدخل للحكومة من خلال حسابات الضرائب (صف 6- عمود 4) وتشترى السلع والخدمات من حساب السلع للاستهلاك النهائي (صف 2- عمود 4) ويحول قطاع الأسر المعيشية والقطاع المالي وغير المالي مدفوعات للعالم الخارجى (صف 8- عمود 4) كما يحول إلى الحكومة الفائض المحول من الهئيات الاقتصادية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام (صف 5- عمود 4). ويتم ادخار المتبقى من الدخل أو يتم الاقتراض فى حالة إذا كانت النفقات أكثر من المتحصلات (صف 7- عمود 4).

تتلقى الحكومة فائض محول من (الهئيات الاقتصادية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام) (صف 5- عمود 4) وكذلك من العالم الخارجى (صف 5- عمود 8) مثل المنح الخارجية ومساعدات التنمية وغيرها. بالإضافة إلى ذلك تتلقى الحكومة الدخل فى شكل صافى ضرائب علي المنتجات +الرسوم الجمركية+الضرائب علي الدخل (صف 5- عمود 6) وهكذا وصولاً إلى اجمالى المتحصلات الحكومية. وتستخدم الحكومة هذه المتحصلات فى الإنفاق الاستهلاكى النهائي الحكومى(صف 2- عمود 5)، وتحويلات للأسر المعيشية والقطاع المالي وغير المالي (صف 4- عمود 5) وكذلك التحويلات من الحكومة للعالم الخارجى (صف 8- عمود 5) في شكل منح للخارج. ويحتسب الفرق بين إجمالى المتحصلات وإجمالى النفقات (ادخار الحكومة) كفائض نقدى أو عجز فى حالة إذا كانت النفقات أكثر من المتحصلات (صف 7- عمود 5)

الادخاروالاستثمار والحساب الخارجى

وفقاً لطبيعة الحسابات، لابد أن يتساوى الاستثمار أو إجمالى التكوين الرأسمالى مع الادخار. ويظهر ادخار القطاع العائلي والمالي وغير المالي (صف 7- عمود 4) والادخار الحكومي (صف 7- عمود 5). وينعكس الفرق بين اجمالى الادخار المحلى واجمالى الاستثمار المحلى فى "الادخار الاجنبى" أو ما يمكن ان يطلق عليه ميزان الحساب الجارى (صف 7- عمود 8).

القسم الثانى

مصفوفة الحسابات الاجتماعية الإجمالية للإقتصاد المصري 2011/2010

الخطوة الأولى فى بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية هو انه يجب الاعتماد على البيانات التى تتسم بالدقة والاتساق ، وقد تم الاعتماد على عدة مصادر للبيانات فى بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية الرقمية الاجمالية. ويوضح الجدول رقم (2) أهم المجاميع الاقتصادية الكلية ومصادرها كما يلى:

جدول رقم (2): أهم المجاميع الاقتصادية الكلية ومصادر البيانات المستخدمة في مصفوفة الحسابات الإجتماعية

البيان	مصادر البيانات	القيمة بالمليار جنيه
الإنفاق الإستهلاكي العائلى	جداول العرض والإستخدام 2011/2010 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	1005.6
الإنفاق الإستهلاكي الحكومى	جداول العرض والإستخدام 2011/2010 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	131
التكوين الرأسمالي الإجمالي	جداول العرض والإستخدام 2011/2010– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.	246.4
اجمالى الصادرات من السلع والخدمات	جداول العرض والإستخدام 2011/2010– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	282.2
اجمالى الواردات من السلع والخدمات	جداول العرض والإستخدام 2011/2010– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	362.7
الطلب الوسيط	جداول العرض والإستخدام 2011/2010– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	925.8

البيان	مصادر البيانات	القيمة بالمليار جنيه
عوامل الإنتاج :الأرض – رأس المال – العمل (الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج)	1. جداول العرض والإستخدام 2011/2010– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2. ميزان المدفوعات 2011/2010 – البنك المركزي 3. نشرة إحصاءات مستلزمات الإنتاج الزراعي 2011/2010 – وزارة الزراعة	1341.7
الإنتاج المحلي (الطلب الوسيط + القيمة المضافة)	جداول العرض والإستخدام 2011/2010– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	2265.6
صافي الضرائب (الضرائب غير المباشرة– الإعانات على المنتجات+الرسوم الجمركية+الضرائب علي الدخل)	جداول العرض والإستخدام 2011/2010– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الحساب الختامى _ وزارة المالية	61.8
قيمة التحويلات الحكومية الجارية لباقى القطاعات التنظيمية (التأمينات الإجتماعية والمعاشات التقاعدية)	الحساب الختامي 2011/2010 – وزارة المالية	103.6
تحويلات العاملين بالخارج (صافي التحويلات الخاصة + النقد الأجنبي)	ميزان المدفوعات 2011/2010 – البنك المركزي	84.3

ويوضح الجدول رقم (3) مصفوفة الحسابات الاجتماعية الرقمية الإجمالية لمصر 2011/2010. وقد تم حساب الناتج المحلى الإجمالى أولاً بأسعار السوق باستخدام مكونات الطلب الإجمالى للاقتصاد المصرى .

الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق

كخطوة مبدئية فى البناء، تم البدء ببيانات الطلب النهائى الكلى وملىء الخلايا المرتبطة وفقاً للمعادلة التالية:

الناتج المحلى الإجمالى = الاستهلاك النهائي العائلي + الاستهلاك النهائي الحكومى + التكوين الرأسمالى الاجمالى + صافى الميزان التجارى(الصادرات – الواردات)

الناتج المحلى الاجمالى = (صف 2– عمود 4)+ (صف 2– عمود 5)+ (صف 2– عمود 7)+ (صف 2– عمود 8)– (صف 8– عمود 2)

الناتج المحلى الاجمالى (بالمليار جنية مصرى) = 1005.6 +131.0+246.4+ (362.7 – 282.2)

بعد اشتقاق هذة الاجماليات ، سيتم ملىء باقى الخلايا فى مصفوفة الحسابات الاجتماعية الإجمالية.

جدول رقم (3): مصفوفة الحسابات الإجتماعية الإجمالية لمصر 2010 /2011

بالمليار جنيه

	مصفوفة الحسابات الاجتماعية	1 الأنشطة	2 المنتجات	3 عوامل الإنتاج	4 القطاعات التنظيمية عدا الحكومة	5 الحكومة	6 الضرائب	7 الادخار / التكوين الرأسمالي الإجمالي	8 العالم الخارجي	9 الإجمالي
1	الأنشطة		2265.6							2265.6
2	المنتجات	925.8			1005.6	131.0		246.4	282.2	2591.0
3	عوامل الإنتاج	1339.8							1.9	1341.7
4	القطاعات التنظيمية عدا الحكومة			1302.5		103.6			84.3	1490.5
5	الحكومة				84.8		61.8		1.3	147.9
6	الضرائب		37.3–		99.0					61.8
7	الادخار / التكوين الرأسمالي الإجمالي				299.2	86.9–			34.1	246.4
8	العالم الخارجي		362.7	39.2	1.8	0.2				403.8
9	الإجمالي	2265.6	2591.0	1341.7	1490.5	147.9	61.8	246.4	403.8	

1. الطلب الوسيط

يعرض(صف2–عمود1) بجدول رقم (3) قيمة الطلب الوسيط والتي تعني قيمة ما يحتاجه النشاط الاقتصادي من منتجات أولية في العملية الإنتاجية وقد بلغت 925.8 مليار جنيه.

2. دخول عوامل الانتاج

يعرض عمود رقم (3) بجدول رقم (3) بمصفوفة الحسابات الاجتماعية الإجمالية كيفية توزيع الدخل على القطاعات التنظيمية أو المؤسسية. حيث يعرض (صف 4–عمود 3) بالمصفوفة دخول عوامل الانتاج التى تتلقاها الأسر المعيشية والقطاعات التنظيمية الأخري، مثل تعويضات العاملين (الاجور والمرتبات) مضاف إليها الدخل المختلط للعاملين الذين يعملون لحسابهم، وعوائد عوامل الإنتاج الأخري وقد بلغت دخول عوامل الإنتاج 1339.8 مليار جنيه.

3. العرض المحلى

بعد احتساب دخل عوامل الانتاج والطلب الوسيط، يتم حساب الإنتاج المنتج محلياً والمباع فى الأسواق المحلية وكذلك المُصدر للخارج حيث يجب أن يتساوي الإنتاج المحلي (صف1) مع إجمالي المدخلات (عمود 1) وقد بلغت قيمة الإنتاج المحلي 2265.6 مليار جنيه.

4. حساب القطاعات التنظيمية عدا الحكومة (العائلات – القطاعات المالية وغير المالية)

أولاً: متحصلات القطاعات التنظيمية (العائلات – المالي – غير المالي)

يشمل (صف 4) بالمصفوفة الحسابات الاجتماعية الإجمالية جميع الدخول الجارية التى يتلقاها قطاع العائلات والقطاعات المالية وغير المالية، والمتمثلة في: دخول عوامل الانتاج (عمود 3)، تحويلات من الحكومة (مثل مدفوعات معاشات التضامن التقاعدية) (عمود 5) وتحويلات من (العالم الخارجى) مثل تحويلات العاملين بالخارج (عمود 8) كما يلى:

1. **عوائد عوامل الانتاج (1302.5 مليار جنيه)** : يحصل عليها قطاع العائلات والقطاع المالي وغير المالي نظير ملكيته للعمل ورأس المال والارض. وبالتالى فى هذه الحالة تتساوى مدفوعات عوامل الانتاج مع متحصلات العوامل (العمل، رأس المال، والارض) باستثناء دخل الملكية لباقى العالم الخارجى.

2. **تحويلات القطاعات التنظيمية من الحكومة (103.6 مليار جنيه):** يتلقى قطاع العائلات وكذلك القطاع المالى وغير المالى تحويلات من الحكومة .
3. **تحويلات العاملين بالخارج (84.3 مليار جنيه):** يتلقى قطاع العائلات تحويلات من أفراد الأسر العاملة بالخارج. ويتم الحصول علي بيانات تحويلات العاملين بالخارج من ميزان المدفوعات 2011/2010 (البنك المركزى المصرى). ونظراً لتوافر قيم هذه التحويلات بالدولار الامريكى، فقد تم تحويل هذه القيم بالعملة المحلية وذلك بإستخدام سعر الصرف الاجنبى الدولار الامريكى/الجنية المصرى والذي كان 5.8496 فى عام 2011/2010.

ثانياً :مدفوعات القطاعات التنظيمية (العائلات – المالي – غير المالي)

يشمل (عمود 4) الإنفاق الإستهلاكي النهائي للعائلات، وكذلك الفائض المحول للحكومة من القطاع المالى وغير المالى، والضرائب على الدخل ، والتحويلات للعالم الخارجى. والفرق يظهر إما مدخرات (أو ادخار بالسالب) لقطاع العائلات وللقطاع المالى وغير المالى كما يلى:

1- **الاستهلاك النهائى للعائلات (1005.6 مليار جنيه)** : هو إنفاق قطاع العائلات على شراء السلع والخدمات.
2- **التحويلات للحكومة (84.8 مليار جنيه):** تشمل الفائض المحول من الهيئات الإقتصادية والقطاع العام والأعمال العام.
3- **ضرائب الدخل (99 مليار جنيه): يدفع قطاع العائلات وكذلك القطاع المالى وغير المالى ضرائب مباشرة مثل ضرائب الدخل وضرائب الدخل العقارية .**
4- **التحويلات (العالم الخارجى) (1.8 مليار جنيه):** وهي التحويلات من قطاع العائلات والقطاع المالى وغير المالى للعالم الخارجى (ميزان المدفوعات – البنك المركزى المصرى).ويمثل الفرق بين دخل قطاع العائلات والقطاع المالى وغير المالى الادخار (299.2 مليار جنيه) ، (صف 7 عمود 4).

5- حساب الحكومة

أولاً: متحصلات الحكومة

تتلقى الحكومة متحصلات من عدة مصادر (صف 5) منها: الضرائب المباشرة، الضرائب الغير مباشرة، الرسوم الجمركية، والتحويلات من قطاع العائلات والقطاع المالى وغير المالى وذلك كما يلى :

1- **الفائض المحول(84.8 مليار جنيه):** تحصل الحكومة من الهيئات الاقتصادية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام علي فائض

2- **الضرائب (61.8 مليار جنيه) : تشمل الضرائب غير المباشرة مطروحاً منها إعانات الإنتاج (إعانات الانتاج تظهر كضريبة سالبة لأنها تدفع بواسطة الحكومة للأنشطة الانتاجية لبعض الأغراض الاقتصادية المحددة كدعم للصناعات الاستراتيجية فى الاقتصاد المصرى وغيرها) وكذا الرسوم الجمركية، وأيضاً الضرائب علي الدخل.**

3- **الهيئات والمنح الاجنبية (1.3 مليار جنيه)** : تتلقى الحكومة منح وهبات وغيرها من الجهات الاجنبية.

ثانيا :مدفوعات الحكومة

تقوم الحكومة المصرية بالإنفاق علي شراء السلع والخدمات كما تقوم بدفع نفقات التضامن الاجتماعى، وكذا الفوائد والتحويلات للقطاع العائلى وكذلك القطاع المالى وغير المالى، والعالم الخارجي (عمود 5) كما يلى:

1. **الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة (131 مليار جنيه)** : ما تنفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات للاستهلاك الذاتى.
2. **التحويلات (103.6 مليار جنيه):** تشمل هذه الحسابات جميع أنواع الدعم المالى المقدم إلى قطاع العائلات وكذلك القطاع المالى وغير المالى.
3. **المنح والقروض الاجنبية للعالم الخارجى (0.2 مليار جنيه):** تقدم الحكومة المنح والهبات لبعض الجهات الاجنبية بالخارج

ويمثل الفرق بين متحصلات الحكومة ونفقاتها ادخار الحكومة (- 86.9 مليار جنيه) ، (صف 7-عمود 5).

6- العالم الخارجى

أولاً : متحصلات العالم الخارجي

يشمل المشتريات من السلع والخدمات من الخارج (واردات)، مدفوعات عوامل الإنتاج، وتحويلات القطاعات التنظيمية للعالم الخارجي، وتحويلات الحكومة للعالم الخارجي كما يلى :

1. **الواردات (362.7 مليار جنيه): عبارة عن مشتريات السلع والخدمات من الخارج.**

1. **نصيب العالم الخارجي من عوائد عوامل الإنتاج (39.2 مليار جنيه)** : هي قيمة عوائد عوامل الانتاج في مصر والتي تعتبر صادرات بالنسبة للعالم الخارجي وواردات بالنسبة لمصر
2. **تحويلات العائلات للعالم الخارجي (1.8 مليار جنيه):** هى تحويلات من الأسر المعيشية والقطاعات الأخري للخارج
3. **تحويلات الحكومة للعالم الخارجي (0.2 مليار جنيه):** تحويلات من الحكومة إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية بالعالم الخارجي

ثانيا :مدفوعات العالم الخارجي

تشمل الصادرات، دخل عوامل الإنتاج من العالم الخارجي، تحويلات العاملين بالخارج، تحويلات الحكومة من العالم الخارجي كما يلى :

1. **الصادرات (282.2 مليار جنيه):** هى مصدر من مصادر النقد الاجنبى.
2. **دخل عوامل الإنتاج من العالم الخارجي (1.9 مليار جنيه):** تمثل الدخل المكتسب من عوامل الانتاج المملوكة فى العالم الخارجي
3. **تحويلات العاملين بالخارج (84.3 مليار جنيه):** تمثل دخل العاملين بالخارج المرسل إلي عائلاتهم المقيمين في مصر.
4. **تحويلات الحكومة من العالم الخارجي (1.3 مليار جنيه):** هي المنح والهبات المقدمة للحكومة المصرية من العالم الخارجي.
5. **ادخار العالم الخارجى (34.1 مليار جنيه)** : ويمثل الفرق بين نفقات ومتحصلات النقد الاجنبى (فائض أو عجز حساب العالم الخارجي ، أى إدخار العالم الخارجي) ، (صف 7 عمود8).

توازن مصفوفة الحسابات الاجتماعية الكلية

جاءت عملية التوازن بعد تركيب المصفوفة حيث اعتبر حساب الادخار بند التوازن من خلال عملية البواقي باستثناء العجز الجاري للحكومة. ففي حساب العجز أو الفائض الجاري للعالم الخارجي شملت النفقات (التحويلات من العالم الخارجي+ عوائد عوامل الإنتاج المحلية من العالم الخارجي+ الصادرات) والتي طرحت من

المتحصلات (التحويلات للعالم الخارجي+ عوائد عوامل الإنتاج للعالم الخارجي+ الواردات) والفرق بينهما أصبح هو ميزان العمليات الجارية.

لم تحتاج حسابات الأنشطة والمنتجات وعوامل الإنتاج والضرائب لعملية التوازن لأنها جاءت مباشرة من جداول العرض والاستخدام الموزونة والحساب الختامي للدولة.

تمت عملية التوازن في حساب الحكومة يدويا من خلال الإيرادات والمصروفات من الحساب الختامي للدولة مع إجراء بعض التعديلات مثل استبعاد رقم رخصة المحمول والتي لم تكن تخص العامن المالي 2010/ 2011 وإنما يخص سنوات سابقة.

القسم الثالث

التقسيمات القطاعية لمصفوفة الحسابات الاجتماعية 2011/2010

يبين الجدول رقم (4) توزيع الأنشطة والمنتجات (السلع والخدمات) طبقاً للقطاعات الاقتصادية التي تشملها مصفوفة الحسابات الإجتماعية التفصيلية وكما هو واضح من الجدول أن عدد المنتجات أكبر من عدد الأنشطة. حيث أن النشاط الواحد يمكن أن ينتج أكثر من سلعة واحدة.

جدول (4): توزيع الأنشطة والمنتجات طبقاً للقطاعات الاقتصادية 2011/2010

القطاع الاقتصادى	عدد الأنشطة	عدد المنتجات
أنشطة زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني والصيد والخدمات المتصلة	2	17
التعدين	4	5
الصناعات التحويلية	24	27
الخدمات	20	26
الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي	2	2
التشييد والبناء	1	1

القسم الرابع

أهم المعالجات فى مصفوفة الحسابات الاجتماعية 2011/2010

1. تم تصنيف الأنشطة على مستوى الحد الثاني لدليل النشاط الاقتصادي ISIC.4

2. تم تصنيف المنتجات على مستوى الحد الثالث للمنتجات الزراعية والحد الثاني لباقي المنتجات وفقا للتصنيف المركزي للمنتجات CPC 1.1 .

3. تم دمج بعض الأنشطة حيث كانت تشترك بعض الأنشطة في إنتاج منتج واحد وفقا للحد الثاني من التصنيف المركزي للمنتجات حيث دمجت لتظهر في المصفوفة كنشاط واحد مثل أنشطة المياه والصرف الصحي وأنشطة الخدمات المالية وأنشطة المعلومات والاتصالات والأنشطة الإدارية والدعم وبذلك يكون عدد الأنشطة أقل من عدد المنتجات.

4. تم دمج المنتجات التي لا يتم استهلاكها وسيطا مع منتجات أخرى لها استهلاك وسيط مثل الخدمات المنزلية التي دمجت مع الخدمات الشخصية الأخرى وكذلك دمج أنشطة الخدمات المنزلية مع أنشطة الخدمات الأخرى وذلك حتى لا يتسبب في عدم وجود معكوس للمصفوفة عند استخدامها.

5. تم تحويل بيانات بحث الدخل والإنفاق من تصنيف COICOP إلى CPC1.1 .

6. تم تحويل بيانات الصادرات والواردات من تصنيف HS إلى التصنيف المركزي للمنتجات CPC1.1.

7. تم تقسيم عوامل الإنتاج إلى عمل ورأس مال وأرض وفقا لنظام الحسابات القومية.

8. تم تقسيم القطاعات التنظيمية إلى حكومة ، والقطاعات التنظيمية عدا الحكومة (وتشمل العائلات والهيئات التي لاتهدف للربح والقطاع المالي والقطاع غير المالي) وذلك طبقا للأهداف الحالية للمشروع.

9. يشمل القطاع غيرالمالي والمالي القطاع العام والخاص والهيئات الاقتصادية.

10. تم تقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة ورسوم جمركية.

11.تم معالجة الإعانات على المنتجات كضرائب سالبة.

12.تم تقدير الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة من خلال بيانات حصيلة بيع السلع والخدمات المسوقة وغير المسوقة.

13.التكوين الرأسمالي الإجمالي هو عبارة عن التكوين الرأسمالي الثابت مضافاً اليه التغير في المخزون.

14.تم تعديل رقم الإعانات على المنتجات البترولية، وذلك بالاعتماد على رقم الإعانات الوارد في الحسابات الختامية للهيئة العامة للبترول ، وذلك بسبب اعتماد الحكومة على المنهج النقدي واعتماد الهيئة العامة للبترول على منهج الاستحقاق.

15.الفائض المرحل، تم الاعتماد على قيمة الفائض المرحل من شركات القطاع العام والأعمال العام والهيئات الاقتصادية للحكومة على البيانات الواردة في النشرات المالية والاقتصادية للقطاع العام والأعمال العام والهيئات الاقتصادية ، وهذا الرقم يختلف عن قيمة الفائض المرحل الوارد فى الحساب الختامي للدولة وذلك بسبب اعتماد الحكومة على المنهج النقدي واعتماد النشرة المالية والاقتصادية للقطاع العام والأعمال العام والهيئات الاقتصادية على منهج الاستحقاق.

16.استبعاد بند إيرادات ومصروفات سنوات سابقة من حساب الحكومة لأنها لا تخص العام 2010/ 2011.

القسم الخامس :

أهم مؤشرات الاقتصاد المصري في مصفوفة الحسابات الاجتماعية 2011/2010

نعرض فيما يلي أهم المؤشرات حول حالة الاقتصاد المصري والتي تم استخلاصها من مصفوفة الحسابات الاجتماعية .

هيكل الانتاج

يظهر الشكل رقم (2) أن قطاع الخدمات يستحوذ علي أكثر من ثلث إنتاج القطاعات الإقتصادية حيث بلغت نسبة مساهمة الانشطة الخدمية في إجمالى الانتاج 35.2٪ تليها أنشطة الصناعات التحويلية بنسبة 22.8٪، بينما حقق نشاط الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة ومعالجة النفايات أقل نسبة مساهمة والتى بلغت حوالى 0.5٪ من الاجمالى.

شكل رقم (٢) مساهمة الأنشطة الإقتصادية فى الانتاج

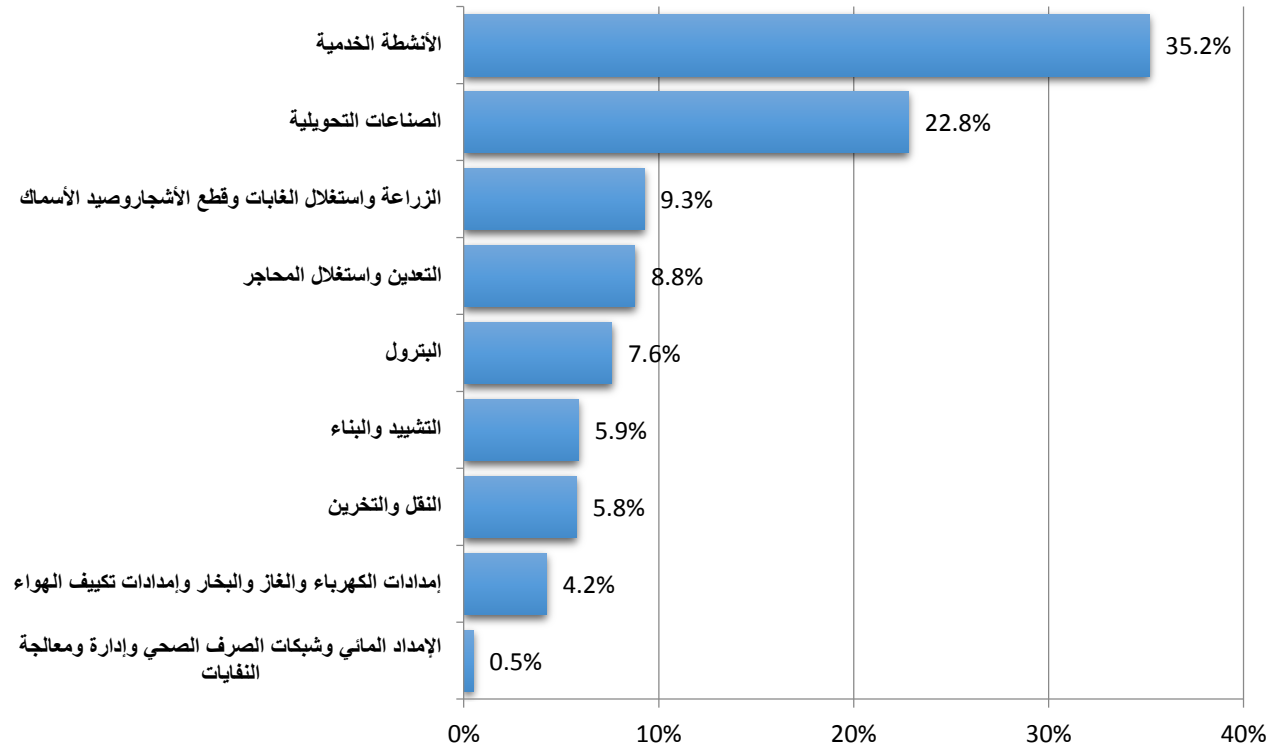

القيمة المضافة الإجمالية:

يظهر الشكل رقم (3) أن الانشطة الخدمية استحوذت علي أعلي نسبة مساهمة فى اجمالى القيمة المضافة حيث بلغت 44.3 ٪ تليها أنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة التعدين واستغلال المحاجر بنسب (14.6٪، 14.1٪) على التوالى. بينما حقق نشاط الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة ومعالجة النفايات أقل نسبة مساهمة حيث بلغت نحو 0.6٪ من إجمالى القيمة المضافة.

شكل رقم (٣) مساهمة الأنشطة الإقتصادية فى القيمة المضافة الاجمالية

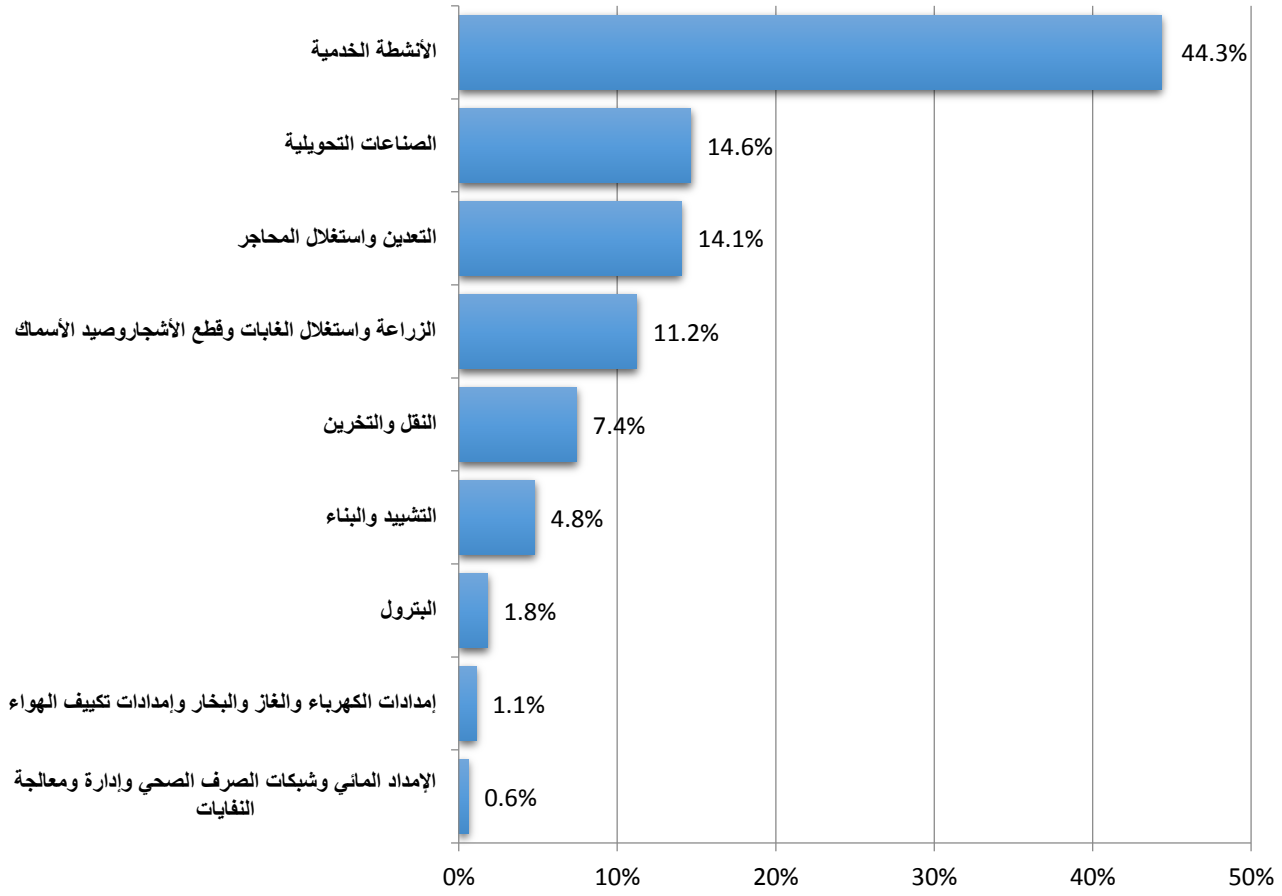

الاستهلاك الوسيط

بلغت نسبة الاستهلاك الوسيط للسلع الأخرى القابلة للنقل (خشب – ورق – فلين – مطاط – زجاج – أثاث.....) فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات حوالى24.3٪ من اجمالى الاستهلاك الوسيط تليها الركازات والمعادن والغاز بنحو 19.3٪ فى حين حققت الخدمات التجارية التوزيعية حوالى15.1٪ بينما حقق الاستهلاك الوسيط للخدمات المجتمعية والشخصية أقل نسبة مساهمة حيث سجل 2.3٪ من الاجمالى.

شكل رقم (٤) هيكل الاستهلاك الوسيط

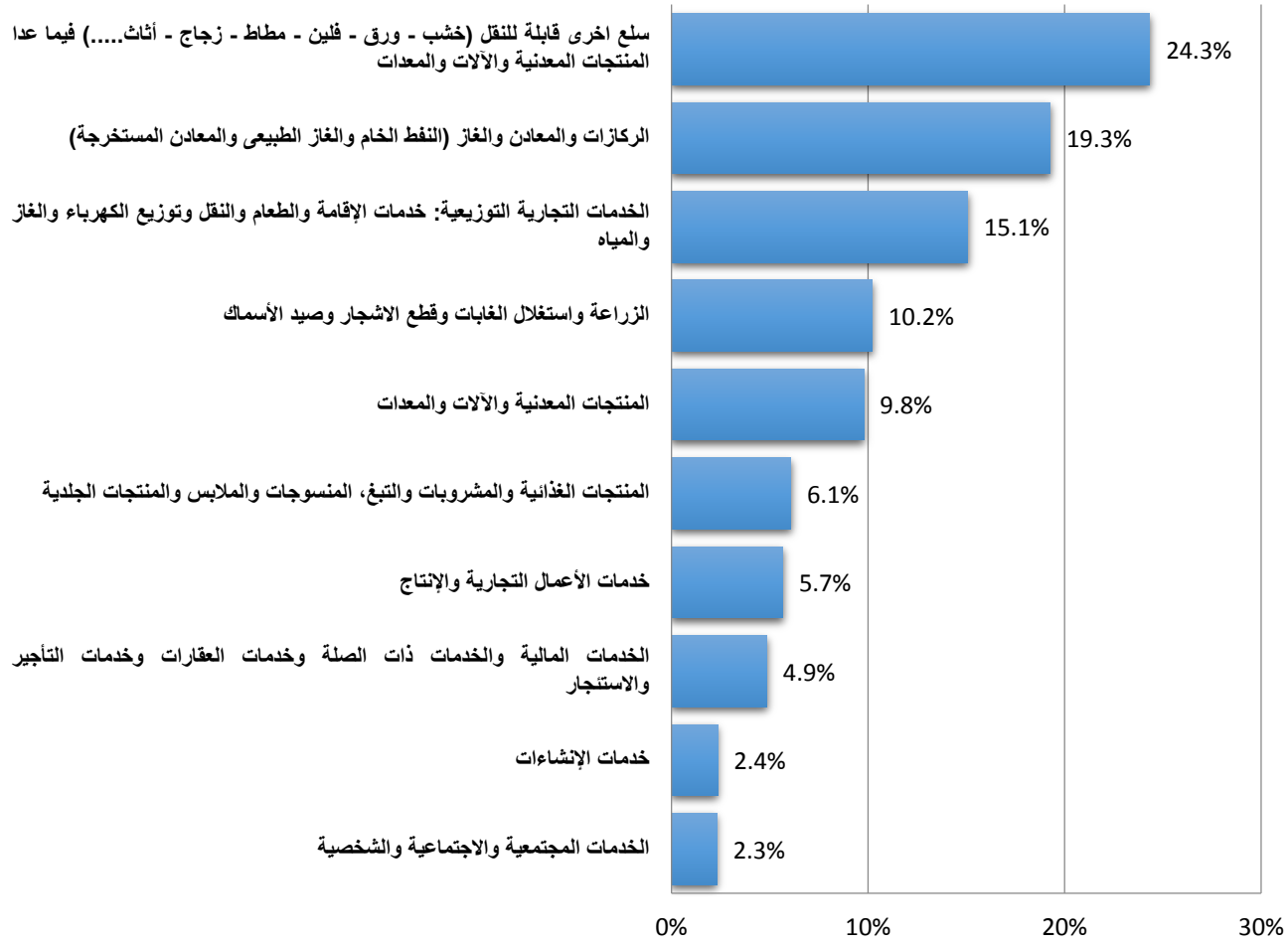

الاستهلاك العائلى

يبين الشكل رقم (5) أن نسبة الاستهلاك العائلى للخدمات التجارية التوزيعية (خدمات الإقامة والطعام والنقل وتوزيع الكهرباء والغاز والماء) بلغت حوالى 22.2٪ من اجمالى الاستهلاك العائلى تليها المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية بنحو14.7٪ ثم الزراعة واستغلال الغابات وقطع الاشجار وصيد الاسماك بنسبة 14.1 ٪، بينما حقق الاستهلاك العائلى لخدمات الانشاءات أقل نسبة مساهمة حيث سجل حوالى 0.4٪ فقط من الاجمالى.

شكل رقم (٥) هيكل الاستهلاك العائلى

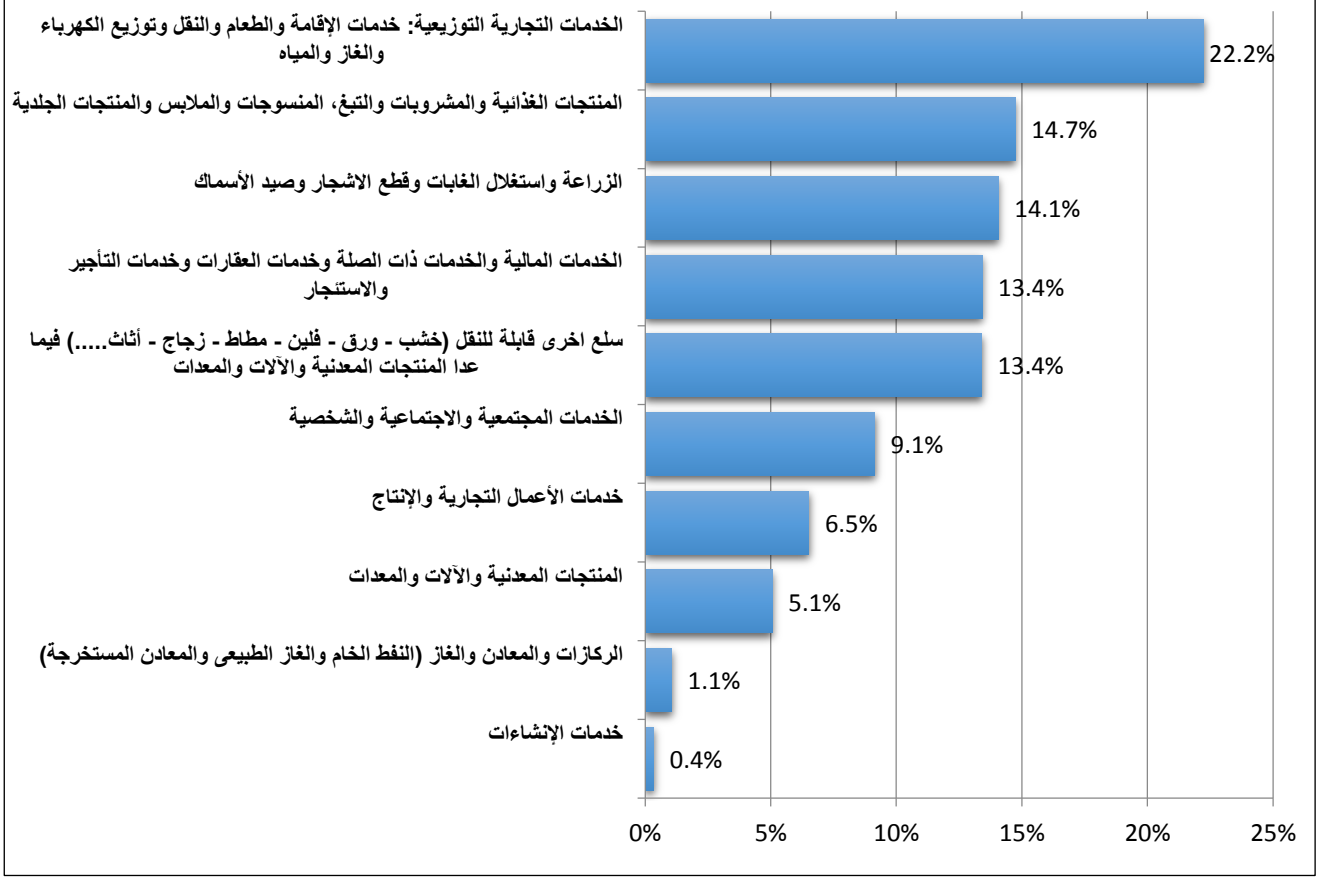

الاستهلاك الحكومى

أستحوذ الإنفاق الحكومي على خدمات الإدارة العامة والضمان الاجتماعي علي حوالى 49.3٪ من اجمالى الاستهلاك الحكومى تليها خدمات التعليم بنحو 33٪ وبذلك شكلا حوالي 82.3٪ من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي. بينما حقق الاستهلاك الحكومى لخدمات الصرف الصحى والتخلص من النفايات وخدمات المرافق_الصحية وغيرها من خدمات حماية البيئة أقل نسبة مساهمة حيث بلغت 0.5٪ من اجمالى الانفاق الحكومى.

شكل رقم (٦) هيكل الاستهلاك الحكومى

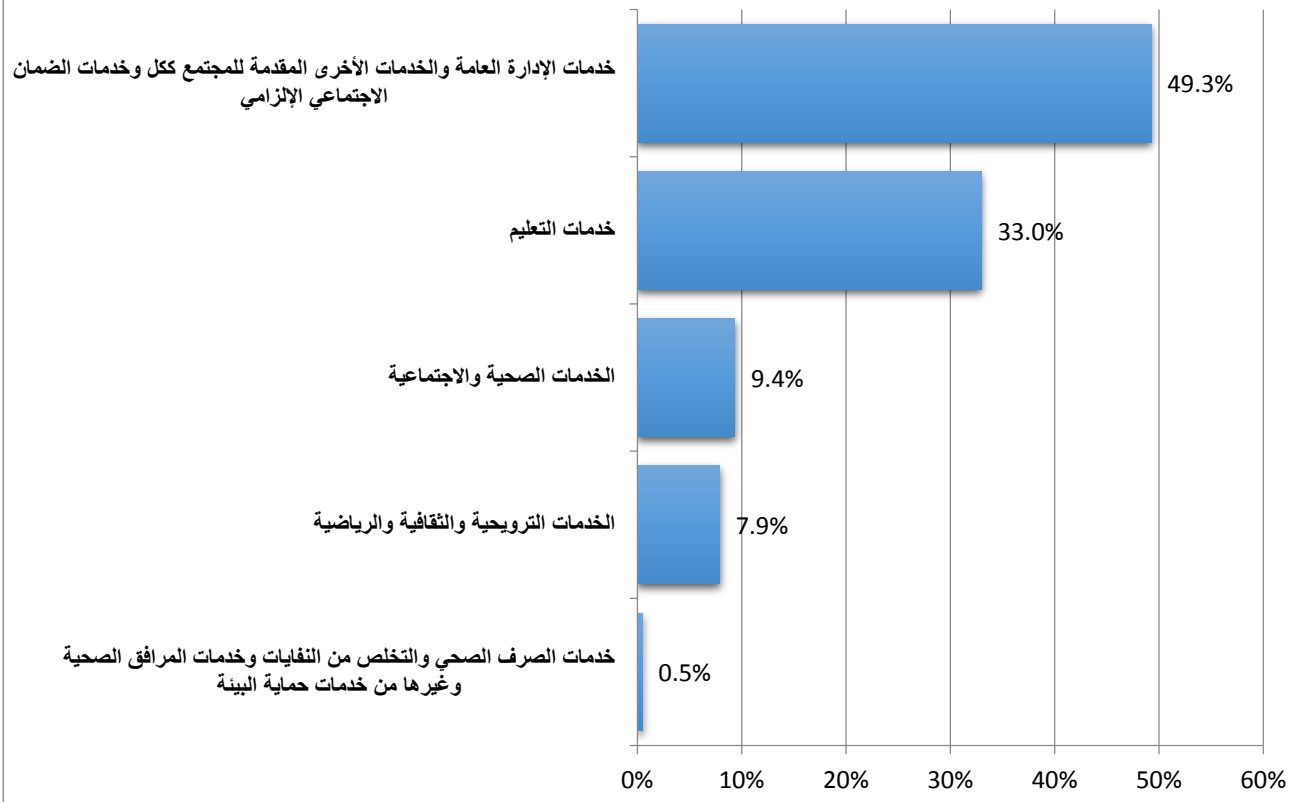

العالم الخارجى

أولاً: الصادرات

يبين الشكل رقم (7) أن نسبة مساهمة صادرات الخدمات التجارية التوزيعية (خدمات الإقامة والطعام والنقل وتوزيع الكهرباء والغاز والمياه) حققت أعلي نسبة حيث بلغت حوالى37.4٪ في إجمالى قيمة الصادرات تليها صادرات السلع الاخرى القابلة للنقل (خشب – ورق – فلين – مطاط – زجاج – أثاث.....) فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة حوالى 23.9٪ بينما حققت صادرات الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية أقل نسبة مساهمة بلغت نحو0.4٪ من إجمالى قيمة الصادرات.

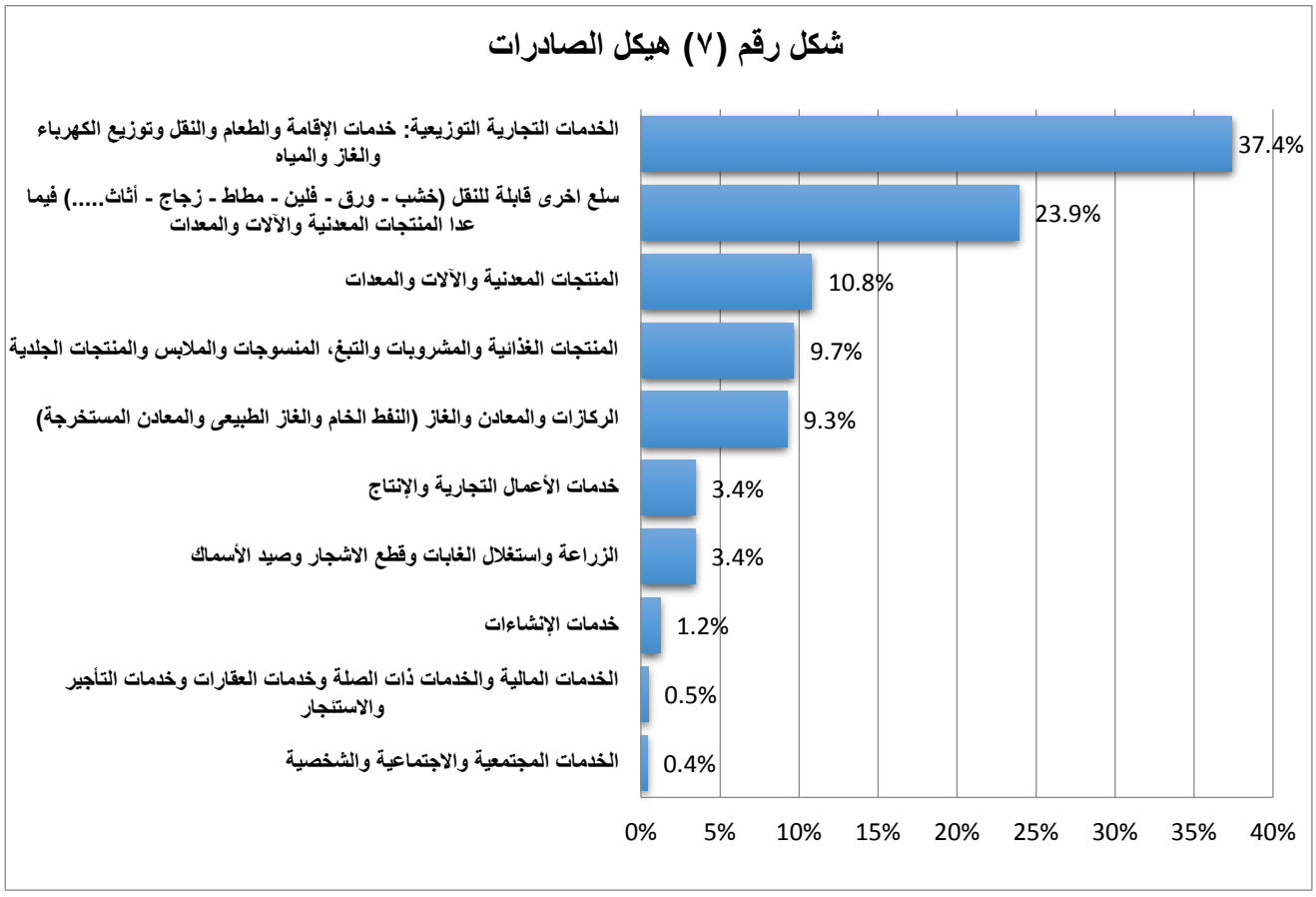

ثانياً: الواردات

سجلت نسبة مساهمة واردات المنتجات المعدنية والآلات فى أعلي نسبة حيث بلغت حوالى 31.8٪ في إجمالى الواردات تليها واردات السلع الاخرى القابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات (خشب – ورق – فلين – مطاط – زجاج – أثاث....) بنسبة 31.6٪ بينما حققت واردات خدمات الإنشاءات أقل نسبة مساهمة حيث بلغت 0.4٪ من إجمالي الواردات.

شكل رقم (٨) هيكل الواردات

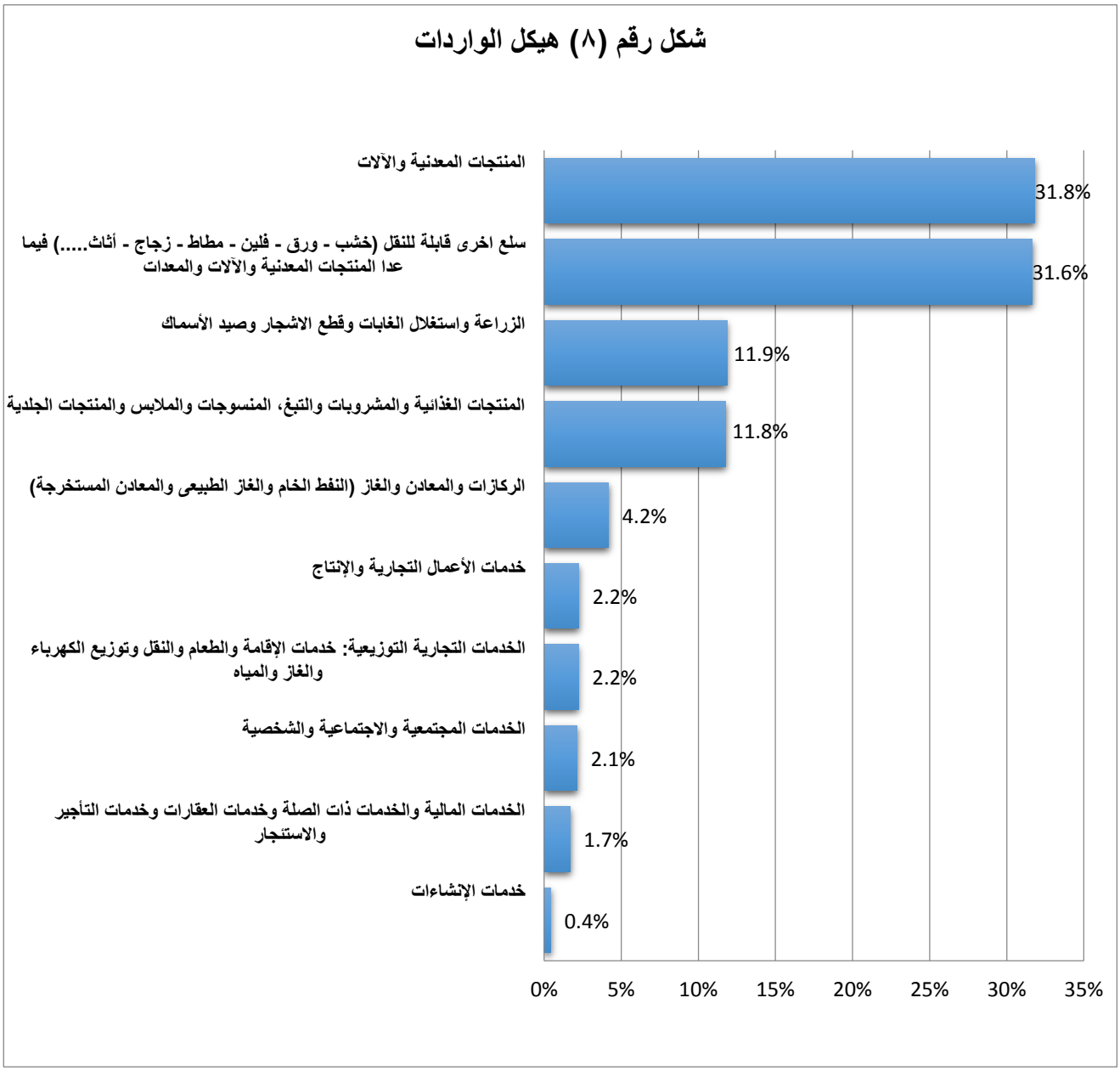

كما اظهرت المصفوفة العديد من المؤشرات التى توضح مكونات بعض المجاميع الاقتصادية للاقتصاد المصرى عام 2010 / 2011 نرصد منها مايلى :

1. **<u>اجمالي العرض</u>** :بلغ اجمالي قيمة العرض (الانتاج المحلى ، الواردات) 2591 مليار جنيه

يمثل الانتاج المحلى 86% من اجمالى قيمة المعروض من السلع والخدمات فى الاقتصاد بينما بلغت الواردات 14% من الاجمالى.

2. **<u>اجمالى الطلب</u>** :بلغ اجمالي قيمة الطلب الكلى والذى يتكون فى الاقتصاد من (الاستهلاك النهائي العائلي ، الاستهلاك النهائي الحكومى ، الاستهلاك الوسيط ، التكوين الرأسمالي ، الصادرات) 2591 مليار جنيه.

حيث يذهب حوالى 39% من السلع والخدمات داخل الاقتصاد المحلى للاستهلاك النهائي للعائلات، 36% للاستهلاك الوسيط فى حين يذهب حوالي 11% للتصدير، 5% للاستهلاك النهائي الحكومى.

3. **<u>عوائد عوامل الانتاج</u>** :والتى تتمثل فى (الأرض ، العمل ، رأس المال)
   - الارض: تمثل عائد الأرض (الريع) فى ايجار الاراضي الزراعية وبلغت قيمته 22.9 مليار جنيه.
   - العمل: بلغت أجور العاملين (بالحكومة والقطاع العام/ الاعمال العام ، القطاع المنظم ، القطاع غير المنظم ، الهيئات الاقتصادية) 341.3 مليار جنيه وهى تمثل عائد عنصر العمل
   - رأس المال: بلغ عائد رأس المال 977.3 مليار جنيه وهو يمثل الأنصبة والأرباح والفوائد
4. **<u>ايرادات الحكومة</u>** : بلغ اجمالى ايرادات الحكومة (147.9 مليار جنيه).
   - تعتمد الحكومة فى مواردها على الضرائب المباشرة وغير المباشرة .
   - تعتبر الضرائب المباشرة والمتمثلة فى الضرائب على الدخل والملكية أهم موارد الحكومة حيث بلغت نسبتها 36% من اجمالي موارد الحكومة
   - كانت نسبة الضرائب غير المباشرة 28% من اجمالى موارد الحكومة وهى تمثل الضرائب على السلع والخدمات.
   - بلغت نسبة التحويلات من القطاعات التنظيمية للحكومة 30.5% من اجمالى موارد الحكومة وهى تشمل الفائض المحول من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام والاعمال العام.
   - فى حين مثلت الرسوم الجمركية 5% ولم تتعدى التحويلات من العالم الخارجى نسبة 0.5 % من اجمالى موارد الحكومة وهى تتمثل فى المنح والمعونات من دول اخرى أومنظمات وهيئات دولية.
5. **<u>نفقات الحكومة</u>** : بلغ اجمالى نفقات الحكومة 147.9 مليار جنيه

- استحوذ الانفاق الاستهلاكى النهائي للحكومة – متمثلا فى السلع والخدمات التى تقدمها الحكومة للمجتمع كافة – على النصيب الاكبر من نفقات الحكومة حيث بلغت نسبته 55.5% من اجمالى نفقات الحكومة.
- بلغت نسبة التحويلات الحكومية للقطاعات التنظيمية 44% من اجمالى نفقات الحكومة وتتمثل فى التحويلات للقطاع العائلي والتحويلات للقطاع المالى وغير المالي.
- مثلت تحويلات الحكومة للعالم الخارجى 0.5% من اجمالى نفقات الحكومة وهى تتمثل فى المنح والمعونات للدول الاخرى أو منظمات وهيئات دولية

6. **توزيع الدعم** :بلغ اجمالى الدعم المقدم من الحكومة 132 مليار جنيه منها 51% دعم للانتاج ، 49% دعم على السلع الاستهلاكية كما يلى.

- توزيع دعم الانتاج :بلغ الدعم على الانتاج المقدم من الحكومة لبعض الانشطة الاقتصادية (67 مليار جنيه).فى حين بلغ نصيب انتاج البترول من الدعم نسبة 86.7% من اجمالى الدعم على الانتاج.
- توزيع دعم الاستهلاك :بلغ الدعم المقدم من الحكومة على السلع الاستهلاكية حوالى (64 مليار جنيه) ، كان دعم السلع التموينية منه حوالى 51% ، وكان دعم المواد البترولية 49%.

جداول المصفوفة

جدول رقم (5) : مصفوفة الحسابات الاجتماعية الاجمالية للاقتصاد المصرى 2010 / 2011

(29 صف ×29 عمود)

مرفق

جدول رقم (6) : مصفوفة الحسابات الاجتماعية التفصيلية للاقتصاد المصرى 2010 / 2011

(144صف ×144 عمود)

مرفق

الرؤية المستقبلية لمصفوفة الحسابات الإجتماعية للاقتصاد المصرى 2010 / 2012

بشكل عام تختلف التفاصيل التي تتضمنها مصفوفة الحسابات الإجتماعية من دولة لأخري، وذلك بحسب الغرض من إعدادها وتركيبها و مدي توافر البيانات ودرجة التفصيل وطرق الحساب، وتمثل دقة البيانات ودرجة الإتساق بينها عاملاً حاسماً في المساهمة في سلامة نتائج بيانات المصفوفة.

وبناء عليه سوف يقوم الجهاز باجراء تفصيل لهذه المصفوفة مستقبلاً وذلك على مستوى القطاعات التالية : القطاع العائلى والقطاع الزراعى و وتأكيدا على اهمية سوق العمل بشقيه العرض والطلب ومستويات المهارة سوف يتم تفصيل القوى العامله وفقاً لمستوى المهارة (عمالة ماهرة ، وشبه ماهرة ، وماهرة) سعياً لاستخدامها فى التحليلات التوزيعية وتحليل الفقر .

المراجـع

1. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، "جداول العرض والاستخدام 2011/2010". جمهورية مصر العربية. http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5101
2. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، . جمهورية مصر العربية. http://www.capmas.gov.eg/

- النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام 2011/2010.
- النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام 2011/2010.
- النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص المنظم 2010.
- النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية لشركات القطاع الخاص المنظم 2010.
- النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص الاستثماري2010.
- النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية لشركات القطاع الخاص الاستثماري 2010.
- ميزانيات الهيئات الاقتصادية 2010/ 2011.
- النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للهيئات الاقتصادية 2011/2010.
- النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية للهيئات الاقتصادية2011/2010.
- بحث الدخل والإنفاق 2010/ 2011.
- بيانات بحث القوى العاملة 2010.

3. البنك المركزى المصرى."ميزان المدفوعات 2011/2010".
4. وزارة المالية. "الحساب الختامى للدولة 2011/2010".

5. نشرة الحسابات القومية – وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى 2011/2010.

http://www.mop.gov.eg/MopRep/2010-2011.pdf

6. وزارة الزراعة "نشرة إحصاءات مستلزمات الإنتاج الزراعي 2011/2010".

7. سلسله جسر التنميه العدد (54) – مصفوفه الحسابات الاجتماعيه و بعض الاستخدامات . د. أحمد الكواز يونيو 2006

8. المعهد العربى للتخطيط بالكويت – مصفوفه الحسابات الاجتماعية – مدخل مبسط د.أحمد الكواز

9. Breisinger, C., Marcelle Thomas, and James Thurlow. 2009. "Social Accounting matrices and multiplier analysis: An introduction with exercises". IFPRI Food security in practice series. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.